وقفة

▪ عالية طالب

أين الحرية ؟؟

نص الفصل الثاني في باب الحريات في الدستور العراقي ضمن مادة ٣٥ أولا على ان حرية الإنسان وكرامته مصونة. وتضمنت الفقرة ثانياً : تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني،. وقال الرجل الحكيم المهاتما غاندي ان الحرية لا تعني شيئا إن لم يكن هناك حرية لنخطئ !! فهل نحن نعيش اليوم في خيمة عدم الإكراه الفكري ونحن نطارد شبابا اختاروا ان يعبروا عن أفكارهم المحبطة باتخاذ صرعات في اللبس والشكل والمظهر بعد أن ملئت أوقاتهم بفراغ هائل في ظل بطالة رهيبة لا تعترف بشهاداتهم ولا خبراتهم ولا مواهبهم !! مع غياب متعمد للمنتديات ومراكز الشباب التي تنمي قابلياتهم وتشذب اندفاعاتهم وتغذي عقولهم بالرياضة والتعلم والاختلاط بالجيدين واتباع النماذج الهادفة ممن حولهم وتحت اشراف متخصصين تربويين واداريين مسؤولين عن احتوائهم بغض النظر عن معتقداتهم وطوائفهم ودياناتهم واختلافاتهم الفكرية .

وهل نحن لا نقع داخل دائرة الإكراه حين نجبر شاباتنا اجتماعيا وسلوكيا واسريا ، على اتخاذ شكل معين في الملبس والقراءات والصديقات والهوايات والخروج وحتى في مجال التكنولوجيا والانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي ! وهل نحن فعلا نتمتع بحرياتنا كما ذكرها الدستور وبشر به التغيير ونحن نرى ذبولا وانحسارا للواقع التشكيلي والفني والمسرحي والسينمائي والموسيقي والغنائي وغياب دور السينما والمسارح وتلاشي دور المؤسسات الرسمية الراعية والداعمة لكل ما ذكرنا !!! وهل نحن نعيش في زمن الحريات الخلاقة ونحن نسلط افكارنا ومفاهيمنا وسلوكياتنا على الآخرين ونصادر أفكارهم ونتهجم عليهم ونصفهم بالانحدار والسفه والانحلال لمجرد اختلافهم معنا !!

كيف نقوم أخطاء الماضي والحاضر لنستشرف منهما مستقبلا يليق بعراق حضاري عمل على تصدير ثقافاته للعالم اجمع الذي اغترف من معارف هذا البلد الكثير وما زال الى الآن يعيد إنتاج إبداعات جديدة استنادا على ذلك التصدير الرصين الذي ما توقف يوما رغم كل محاولات الاستلاب التي مر بها عبر تعاقب اشكال الحكم التي مرت بتاريخه !!

وإذا ما عدنا لقراءة عبارة غاندي فإنها تشير بعمق الى ان ممارسة الحرية هي من تقود الى الصواب سواء بالاختيار او بالتفكير او بالمنهج ، ولا يمكن لنا ان نعرف معناها ونحن نصادر تحركات مجتمعنا التي بحريتهم فيها سيعرفون وعبر تجاربهم الشخصية أي الطرق ستقودهم الى استكشاف الخطأ ونبذه وايها ستقودهم الى الصحيح وتكريسه .

لا يمكن لنا ونحن نعيش زمن المصادرة المنظمة لحرياتنا ان نعرف كيف هو الواقع الديمقراطي او المعنى السليم للحريات والتي نالتها الشعوب عبر نضالها المستمر وليس عبر قبول التبشير بها والتصريح بوجودها فيما هي في حقيقة الأمر لا تعدو ان تكون سرابا هلاميا ينزلق من بين أصابعنا كلما تخيلنا اننا نعيش فيه حقا .

الحرية لا تعني ان نمسك الهراوات ونلهث وراء مواطنينا ان اخطؤوا، ولا تعني ان نستلب كرامتهم وانسانيتهم بحجة المحافظة على الشكل الاجتماعي لأعرافنا وتقاليدنا التي باسمها نقترف جرائم ومحارم لا حصر لها وندعي براءتنا منها بكل سهولة عجيبة ، والحرية لا تعني ترصد المرأة في حركاتها وسكناتها وكأنها مخلوق وجد ليكون مراقبا وخلق ليعيش تحت بؤرة المتابعة والتعقب وتواجد ليثير الرغبات والشهوات والغرائز فقط وهو ما متوافر في عقول اصحاب الهراوات والترصد والمراقبة !!

بغداد تتأهب للقمة.. ثكنة عسكرية وسط تراب خانق

حاصرت بغداد نفسها هذه الأيام، استعداداً للقمة العربية المزمع عقدها في التاسع والعشرين من آذار الحالي، في أزمة مرورية حادة، وتشديدات أمنية لم تشهدها العاصمة حتى في أيام الانتخابات البرلمانية.

□ بغداد / المدى

زحامات مرورية في ساحة النصر وسط بغداد

في شارع اليرموك بجانب الكرخ تختلط أضواء السيارات المتلاصقة بالغبار الثقيل ما يخلق جوا خانقا ويرسم مشهدا صفراويا تزيد من صفرته ألوان سيارات "التاكسي"، هكذا بدت العاصمة وهي تستعدّ لاستقبال العرب الذين ودعتهم في قمة عُقدت قبل أكثر من عقدين.

"متى ينتهي مؤتمر (النقمة)؟" قال حانقاً وهو يطفئ صوت المذياع، سائق السيارة الـ(GMC) المتجهة إلى الحلة، وأضاف "نحتاج إلى ساعتين لننتقل من منطقة إلى أخرى مجاورة لها داخل بغداد"، فعلق الرجل الذي يجلس بجانبه أن "القمة العربية لم تبدأ بعد"، بينما ينشغل رتل عسكريّ بإزاحة العجلات المتلاصقة عبر زعيقٍ بمكبرات الصوت. بدت بغداد أمس كثكنة عسكرية صفراء وهي مكبّلة بأطواق أمنية متقاربة، إذ يضطر الداخل والخارج منها إلى الاستسلام في طابورٍ طويل من السيارات ينتهي بخراطيم بلاستيكية ورجال أمن مدججين بالأسلحة والدروع يخضعون الجميع الى تفتيش فج وبطيء وليس يسلّمونهم إلا إلى طابُور آخر متصل وطويل. وتقضي الخطة الأمنية بنشرٍ عدد كبير من قوات الأمن في الشوارع وتشديد إجراءات التفتيش، وإمكانية فرض حظر للتجوال في حال استدعت الأوضاع ذلك، بحسب قيادة عمليات بغداد.

يقول سائق سيارة الأجرة رضا صلاح لـ(المدى)، "لا أعرف سبباً واحدا لهذه التشديدات، أظن أن المالكي مرّ برتله من هنا"، بينما ملأ وجهه الاكتئاب عندما عرف أن هذه التحضيرات هي للقمة العربية، وتساءل بمرارة "هل أن حياة العرب أهم من حياة العراقيين وهم سيأتون محصنين إلى المنطقة الخضراء، بينما نتعرض نحن إلى الموت كل يوم، والآن يزاحموننا في شوارعنا ويقطعون أرزاقنا".

ويرى مراقبون أمنيون أن إجراءات التفتيش كلاسيكية ومن الممكن اختراقها طالما أن المناطق الداخلية غير مؤمنة.

وقال مسؤول أمني رفيع لـ(المدى) "شهدت بغداد عمليات إرهابية عدة نتيجة تفخيخ السيارات من مكان قريب من الحادث كالحادث الذي شهده مجلس النواب وهو داخل المنطقة الخضراء المحصنة"، وأضاف المسؤول الذي رفض كشف اسمه "يجب أن تقوم القوات الأمنية بعمليات دهم استباقية تلافيا للوقوع في المأزق"، بحسب تعبيره.

في الأثناء، أعلنت قيادة عمليات بغداد عن إنهاء إجراءاتها الأمنية المتعلقة باستضافة القمة العربية أواخر الشهر الجاري. وقال رئيس أركان قيادة عمليات بغداد الفريق الركن حسن البيضاني في لقاء إعلامي "إن أجهزة الأمن وضعت اللمسات الأخيرة على خطة حماية العاصمة من أعمال العنف والتفجيرات استعدادا لاستقبال الوفود العربية".

وأضاف البيضاني "وجهت عمليات بغداد ضمن استعداداتها ضربات استباقية استهدفت أوكار الجماعات المسلحة في البلاد"، وأشار إلى أن سلاح القوة الجوية العراقية سيشارك في تأمين الغطاء الجوي للعاصمة.

الأمن النيابية: معسكرات لتدريب مسلحين داخل العراق للقتال في سوريا

□ بغداد / المدى

أكدت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، أمس، وجود معسكرات لتدريب مسلحين من جنسيات مختلفة للقتال في سوريا داخل الأراضي العراقية، مشيرة إلى اعتقال عدد منهم، فيما لفتت إلى أن اغلب هؤلاء المسلحين كانوا يقاتلون في العراق وبدؤوا الآن بإحداث "البلبلة" في سوريا. وقال عضو اللجنة حاكم الزاملي في حديث لوكالة السومرية نيوزأن "هناك عددا من معسكرات التدريب للمسلحين الذين يقاتلون في سوريا داخل الأراضي العراقية"، مؤكدا "الكشف عن بعضها وإلقاء القبض على عدد كبير من المسلحين". وأضاف الزاملي أن "تلك المعسكرات موجودة بمنطقة البادية في الموصل، وفي محافظة الأنبار وكذلك في الصحراء المحاذية للحدود العراقية مع كل من السعودية وسورية"، مشيرا إلى أن "تلك المناطق واسعة جدا ومن الصعوبة كشفها، كما أن هناك من يأويهم ويقدم لهم المؤن والسلاح".

وأكد الزاملي، وهو قيادي في التيار الصدري، أن "اغلب هؤلاء المسلحين كانوا يقاتلون في العراق وبدؤوا الآن بإحداث البلبلة في سوريا، إلا أنهم ما زالوا يهددون أمن العراق"، لافتا إلى أن "البعض منهم يحملون الجنسية العراقية، فيما يحمل البعض الآخر جنسيات عربية مختلفة". وتابع الزاملي أن "الحكومة العراقية جادة في ملاحقة هؤلاء"، لافتا الى "تغيير بعض القطعات في قوات الحدود لكننا نشعر بوجود تهاون في هذا الجانب". وأعلنت جماعة (راية الحق والجهاد) في العراق، أول من أمس الجمعة "الجهاد المسلح" ضد النظام السوري، واكدت فتح باب التطوع لكل من أراد القتال في سوريا، فيما دعت لـ"الثأر لدماء السنة السوريين" وإنهاء محاصرة مدنهم من قبل "الحرس الثوري وحزب الله وفيلق بدر وجيش المهدي". كما أعلنت الهيئة الشرعية للجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية الجهاد المسلح" ضد النظام السوري، موجهة جناحها المسلح في كتائب صلاح الدين الأيوبي بحشد كل طاقاته وإمكانياته لنصرة الشعب السوري، كما دعت جميع الفصائل الجهادية إلى ذلك. وكان وكيل وزارة الداخلية العراقية عدنان الأسدي قد أكد، في ١١ شباط ٢٠١٢، أن "جهاديين" عراقيين توجهوا من العراق إلى سوريا، مضيفا أن الأسلحة تهرب إليها عبر الحدود. يشار إلى أن النظام السوري كان يواجه في السابق اتهامات بتقديم دعم مالي وعسكري ولوجستي لجماعات "جهادية" متمردة في العراق، فيما تتهم السلطات السورية "عصابات إرهابية مسلحة" ومجموعات سلفية بارتكاب أعمال العنف، وبينها هجمات انتحارية وتفجير سيارات مفخخة استهدفت م قرات أمنية في دمشق وحلب وقتل فيها العشرات، وأعلنت عند بداية الحركة الاحتجاجية أنها ضبطت أسلحة مهربة من العراق، فيما قال مصدر امني سوري، في تشرين الثاني ٢٠١١، أن نحو ٤٠٠ جهادي عراقي وصلوا إلى سوريا آتين من الحدود العراقية. وكشفت قيادة الشرطة الاتحادية في محافظة نينوى، مطلع كانون الأول ٢٠١١، عن تدفق للمتفجرات المطورة والمصنعة محليا في العراق إلى سوريا عن طريق المجاميع المسلحة، وقال قائد الفرقة الثالثة للشرطة الاتحادية في نينوى اللواء مهدي الغراوي لـ"السومرية نيوز"، إن تهريب الأسلحة أصبح عكسيا من العراق إلى سوريا أو غيرها من المناطق، فيما اتهم المجلس الأعلى الإسلامي في ١٧ تشرين الأول ٢٠١١ العربية السعودية بدعم وصول المتشددين إلى الحكم في سوريا، محذرا من نشوب حرب مستقبلية بين العراق ومن وصفهم بالقادمين الجدد في الدولة الجارة له.

الموسوي: اللجنة العليا العراقية الكويتية ستبدأ أعمالها منتصف نيسان

□ بغداد / المدى

قال المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي إن اللجنة العليا العراقية - الكويتية ستبدأ أعمالها منتصف نيسان المقبل، داعياً الكتل السياسية للمساهمة بإنجاح المفاوضات التي جرت بين الجانبين كونها قضية وطن ومواطنة وليست شخصية لرئيس الوزراء.

وأضاف الموسوي في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء أمس السبت : أن اللجنة العليا العراقية – الكويتية واللجان المشتركة الأخرى التي تم تشكيلها خلال زيارة رئيس الوزراء والوفد المرافق له، ستبدأ عملها في منتصف نيسان القادم، حيث ستقوم الوفود بزيارات متبادلة وعمل مستمر لإنهاء الملفات العالقة . وأشار الى: أن اللجان ستنهي جميع الملفات بفترة قياسية حسب ما تم الاتفاق عليه، مؤكداً أن الكويتيين أكدوا أنهم مع ضرورة إنهاء الملفات العالقة وبدء مرحلة من العلاقات المميزة بين البلدين.

ودعا المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء: الكتل السياسية برؤسائها وأعضائها الى دعم ما تمخض عن زيارة الكويت وإنجاح المفاوضات من خلال التصريحات التي تؤكد على وجود الخطاب السياسي الموحد، مبيناً أن المفاوضات مع الكويت ونجاحها ليس نجاحاً للحكومة أو لشخص رئيس الوزراء، وانما للعراق وشعبه، فهي تهم المواطن والوطن أكثر من الحكومة ، كما طالب الموسوي وسائل الاعلام بالتركيز والعمل بمهنية عالية بهذه القضية .

وأكد الموسوي: أن رئيس الوزراء سيطلع وزراءه في اجتماع المجلس حول الزيارة، وبدورهم سينقلون لكتلهم تفاصيل الزيارة، كما أن الكتل السياسية كانت ممثلة خلال الزيارة، ففي احد الجلسات الخاصة بين رئيس الوزراء وأمير الكويت كان هناك حضور لوزير المالية القيادي في القائمة العراقية رافع العيساوي ووزير النقل هادي العامري فقط، وهما من قادا المفاوضات حول شركة الخطوط الجوية، وهذا دليل على أن جميع الكتل مشاركة في الزيارة. وتوصل العراق والكويت إلى تفاهمات بشأن تسوية الديون المترتبة على شركة الخطوط الجوية العراقية على أن يوقف الجانب الكويتي الدعاوى والمطالبات القانونية على الشركة والممتلكات العراقية كما تم بحث موضوع حرية الملاحة في خور عبد الله والتعاون المشترك لضمان حقوق الطرفين من خلال إدارة مشتركة وعدم إلحاق أضرار بمصالح الجانبين. وفي سياق متصل قالت النائبة عالية نصيف، ليس من حق الحكومة أن تتنازل أو تثبت على الاتفاق بينها وبين الكويت على إطفاء الديون الكويتية مقابل الاعتراف بالدعامات الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة في قرار(٨٣٣)عام ١٩٩٣.

وأضافت نصيف في تصريحات صحفية يوم أمس : الجميع يعلم إن قرار(٨٣٣) هو نتاج خيمة صفوان وهذا قرار أحادي "مجحف" صدر على العراق عندما كان العراق قد يستطيع بعد فترة من الزمن أن يطعن بهذا القرار ويبرر طعنه بأنه يعتبر سابقة خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة أن تتدخل في موضوع سيادي يخص ترسيم الحدود بين بلدين.

وأوضحت نصيف: أن القرار(٨٣٣) مجحف قد يصل ترسيم الحدود الى نصف ميناء ام قصر وفيه تواطؤ وخير دليل على ذلك انسحاب الخبير الاندنوسي الذي رشح من الأمم المتحدة بسبب الضغط الكويتي على هذه اللجنة في مرحلة كان العراق فيه ضعيفا وبالتأكيد سيؤثر الترسيم على ميناء الفاو الكبير وستبقى بنفس الوقت ومشكلة ميناء مبارك قائمة وأيضا الآبار المشتركة سيكون فيها غبن بحق العراق. وأشارت الى: أن مثل هذه الاتفاقات التي لم تترشح لدينا بشكل رسمي يمكن أن نعتبرها اتفاقات غير قانونية، وتابعت: عندما تحصل مثل هذه الاتفاقيات فإنها استغلال من قبل الكويت لضعف الحكومة لاستقطاع الأراضي العراقية بما وصلت إليه حدودها اليوم.

وأكدت نصيف: أن مثل هكذا اتفاقيات يجب أن تعرض على مجلس النواب أو قد تطرح للاستفتاء كونه ليس من حق الحكومة في نظام ديمقراطي برلماني أن تتنازل او تثبت على حق كاتفاقيات الدعامات الحدودية دون الرجوع الى ممثلي الشعب.

المالكي خلال لقاءه عدد من رجال الاعمال الكويتين نهاية الاسبوع الماضي

صلاح الدين: لا نرضى بأقل مما يقره الدستور في مجال اللامركزية

□ بغداد / المدى

أكد مجلس محافظة صلاح الدين، السبت، أنه لن يرضى بأقل مما يقره الدستور في مجال الإدارة اللامركزية، معتبرا أن الوعود التي أطلقت سابقا من الحكومة المركزية كانت "مخيبة للآمال"، فيما دعا الى تضمين عبارة في الدستور تنص على أن العراق يتكون من أقاليم إدارية واقتصادية خالية من الطابع السياسي.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة صلاح الدين سبهان الملا جياد في حديث لوكالة السومرية نيوز نحن "لا نرضى بأقل ما يقره الدستور في مجال الإدارة اللامركزية رغم أننا من دعاة إقامة الأقاليم ومع هذا لا يمنع أن نناقش اللامركزية الإدارية الواسعة التي أرادتها الحكومة".

وأضاف جياد أن "تكريس التوجه إلى المركزية اللا إدارية كان مخيبا للآمال كثيرا ومثلما كان متوقعا كما الكثير من الوعود التي أطلقت سابقا من المركز".

ودعا جياد إلى "تغيير المادة الأساسية الدستورية التي تنص على أن العراق يتكون من أقاليم ومحافظات وحكومات محلية، إلى أن العراق يتكون من أقاليم إدارية واقتصادية خالية من الطابع السياسي عدا اقليم كردستان لخصوصيته، وهذا هو طموحنا في النهاية لكي يكون هناك انسجام بين الحكومات والمحلية وحكومة المركز".

وسبق أن دعا رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي في مؤتمر صحافي عقده في بغداد امس السبت بحضور اعضاء مجالس المحافظات كافة إلى حل لجنة المحافظات والأقاليم البرلمانية وسحب مسودة تعديل قانون المحافظات المقدمة للبرلمان.

وطالبت لجنة الأقاليم النيابية على لسان رئيسها النائب محمد كياني، في ٨ آذار ٢٠١٢ بإعطاء صلاحيات واسعة للمحافظات في صرف الأموال مع وجود ضمانات ورقابة في تنفيذ المشاريع، كما دعت لتوسيع صلاحيات المحافظين في التعيينات.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي أكد، في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١١ ، خلال مؤتمر للمحافظين ومجالس المحافظات عقد بمجلس الوزراء أن الحكومة ترغب بإعطاء صلاحيات واسعة للمحافظات لكن الدستور لم يذكر ذلك، وفي حين بين أن مسودة قانون مجالس المحافظات المقدمة ستمنحها صلاحيات تكون قادرة بموجبها على تنفيذ المشاريع، أعتبر أن بعضها لم تنفذ حتى الآن سوى ٧,٥ بالمئة من مشاريعها.

ودعت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١١ ، الحكومة إلى توسيع صلاحيات المحافظات لاحتواء المطالبات بتشكيل الأقاليم، وحذرت من تصادم مجالس المحافظات مع الحكومة الاتحادية. في حين أعتبر المالكي، في ٢٧ تشرين الأول ٢٠١١ ، أن المرحلة التي تواجه المحافظات صعبة، ومن المفترض أن تكون مرحلة بناء وإصلاحات، مؤكداً أنه سيتم توسيع صلاحيات المحافظات، لكي تستطيع تنفيذ مشاريع بكلفة أقل من ٥٠ مليار دينار.

وأكدت لجنة الخدمات والإعمار النيابية، في ١٨ كانون الأول الماضي، توجهها لتوسيع صلاحيات المحافظات بشكل تدريجي، وبينت أن سحب صلاحية تنفيذ المشاريع التي تقل موازناتها المالية عن ٥٠ مليار دينار من الوزارات وإعطاءها لإدارات المحافظات، والتي ستطبق العام المقبل، تمثل خطوة في اتجاه توسيع الصلاحيات. كما أكد التحالف الوطني بزعامة إبراهيم الجعفري، في٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١، التزامه بتوسيع صلاحيات الحكومات المحلية وتعديل قانون مجالس المحافظات، ودعا المحافظات إلى عدم التجاوز على الصلاحيات الحصرية للحكومة المركزية.